

## أزمات تونس السياسية والاقتصادية تتفاقم: أي جدوى من مؤتمر وطني للإنقاذ

دعا وزير التربية السابق في تونس ومؤسس حزب الائتلاف الوطني ناجي جلول رئيس البرلمان السابق محمد الناصر إلى تنظيم مؤتمر وطني للإنقاذ لجمع الأطراف السياسية وخبراء اقتصاديين للتباحث حول الوضع الذي تعيشه البلاد وطرح حلول لأزمته، وهو ما كان مدعاة للتساؤل عن مدى نجاح هذه المبادرة والغاية منها خاصة مع تصاعد الدعوات في هذا السياق.

تونس - يثير تعدد المبادرات الرامية للمضي قدما نحو مؤتمر إنقاذ وطني في تونس تساؤلات عن الجدوى من هذا الخطوة خاصة وأن كثرة هذه المبادرات والدعوات باتت تنم عن محاولات لإعادة التوقيع السياسي وفقا لمراقبين.

وقال جلول "ما نعيشه اليوم هو تفتت كبير.. لدينا جزر وليس دولة واحدة؛ دولة في قرطاج (مقر الرئاسة) ودولة في باردو (مقر البرلمان) ودولة في القصبة (مقر الحكومة)".

وتابع "المفروض أن ينظم الرئيس هذا المؤتمر لأنه منتخب ولكن قيس سعيد لم يعد عنصر جميع باعتباره انخرطه في العديد من التجاذبات السياسية مع النهضة وقلب تونس".

وأوضح مؤسس حزب الائتلاف الوطني "لذلك اقترحت شخصيا محمد الناصر باعتبار أنه لم يدخل في هذه المعارك السياسية وهو رجل توافقي.. أيضا اعتقد أن هناك محمد الغنوشي وهو رجل اقتصاد وبيكانه رعاية مؤتمر للإنقاذ.. ضروري أن يقع الاختيار إما على رجل اقتصاد أو سياسي".



ناجي جلول  
لن يفرض مؤتمر  
الإنقاذ مشهدا مائلا  
للمشهد الراهن

وتعيش تونس على وقع أزمة سياسية واقتصادية واجتماعية متصاعدة عمقتها الجائحة الصحية وهو ما جعل العديد من الأوساط السياسية تدفع نحو تنظيم حوار وطني يهيئ حالة التشرذم التي أفرزتها الانتخابات الأخيرة خاصة في البرلمان الذي بات مسرحا للتجاذبات بين حركة النهضة وحلفائها من جهة وخصومها من جهة أخرى.

وينتقد مراقبون هذه الدعوات باعتبار أن هناك شخصيات تسعى لإعادة التوقيع السياسي وفقا لهؤلاء خاصة أن الأزمة لا تقتصر على الشأن السياسي فقط بل امتدت لما هو اقتصادي واجتماعي.

وفي هذا الصدد يقول جلول "الأزمة الاقتصادية لها حلول والاجتماعية أيضا.. لابد من الحوار من أجل التوصل إلى حلول بعيدا عن الشعبوية.. يكفي أن نأتي بجامعيين وغيرهم وسيطرحون لنا الحلول الكفيلة بإنهاء الأزمة لكن التوسيس ستموا هذه الصراعات السياسية المتفاقمة".

إلى ذلك، لم يرد قيس سعيد عن أي من هذه الدعوات للذهاب في حوار وطني بالرغم من أنه كان قد أكد في وقت سابق في حوار له مع فرانسيس 24 خلال زيارته إلى باريس أنه من الضروري تغيير النظام السياسي الحالي.

## افتتاح قنصلية إماراتية بالعيون تأكيد على مغربية الصحراء

وزير الخارجية المغربي: الخطوة الإماراتية رسالة لها دلالات سياسية وقانونية



علاقات وثيقة

والدول الست هي: كوت ديفوار، جزر القمر، الغابون، ساو تومي وبرينسيبي، أفريقيا الوسطى وبوروندي.

وحقق المغرب اختراقات مهمة من حيث التأكيد على حقوقه السيادية على أقاليمه الجنوبية، اعتمادا على رؤية الملك محمد السادس للتحركات الدبلوماسية عبر التركيز على إحداث التوازن في العلاقات بين مختلف الأطراف الدولية.

ويقول تاج الدين الحسيني، وهو أكاديمي وخبير مغربي في العلاقات الدولية، في هذا الصدد إن "فتح قنصلية في دولة ما هو إقرار بسيادتها على الإقليم، بحسب القانون الدولي، خاصة اتفاقية جنيف 1963".

وتابع "القنصلية هي مفتاح لتطوير العلاقات الإدارية والاقتصادية والتعاون متعدد الأطراف مع الدولة المعنية".

ورأى أن "فتح 15 قنصلية في الإقليم يعبر بشكل واضح عن إقرار هذه الدول بسيادة المغرب على الصحراء" موضحا أن "سيادة المغرب قانونيا أو إداريا على الصحراء لا تقبل الجدل، ووجود هذه القنصليات هو تأكيد لهذه السيادة".

وبخصوص موقف الإمارات رأى الحسيني أن "للخطوة الإماراتية أهمية، فابوظبي تمتلك وزنا استثنائيا بمنطقة الخليج ودوليا، وتشكل محورا أساسيا في التوازن الإقليمي".

وتوقع أن "تحدو بقية دول الخليج ودول عربية حذو الإمارات، وتفتح قنصليات لها، خصوصا أن لهذه الدولة أهمية كبيرة في اتخاذ القرار بمنظمات دولية".

انتصار للمغرب والامارات... والمنطق

وأضاف معتضد "أما البعد الدبلوماسي فيتمثل في أن إقامة القنصلية تشكل إتاحة آلية فعالة ورسمية من الآليات الدبلوماسية لتقوية أو أصر التعاون الثنائي بين البلدين على المستوى الجنوب الغربي في ما يخص العلاقات الاستراتيجية وذات الاهتمام المشترك".

وتابع "أما قانونيا، فهذه الخطوة تترجم تفاهم الدولتين لاعتماد قنوات التواصل في منطقة الصحراء المغربية لرعاية مصالح المواطنين الإماراتيين والاستجابة لمطالبهم اليومية، الإدارية أو تقديم المساعدة عند الحاجة".

وبين معتضد "أما البعد الرمزي لتواجد قنصلية الإمارات بالعيون فيجلى في ترجمته للعلاقات التاريخية الوطيدة التي تجمع البلدين والرغبة القوية بين قيادة البلدين في مواصلة التضامن الموصول والتلاحم الوثيق للدفاع المشترك عن المصالح الاستراتيجية للبلدين".

وكان الشيخ محمد بن زايد، ولي عهد ابوظبي قد أبلغ ملك المغرب في أواخر أكتوبر بنية بلاده افتتاح قنصلية عامة في مدينة العيون بالأقاليم الجنوبية للمملكة. وأعرب الملك محمد السادس عن شكره الجزيل وتقديره الكبير لولي عهد ابوظبي على القرار، الذي وصفه بـ"التاريخي والمهم والداعم للوحدة الترابية للمملكة على هذا الجزء من ترابها، خاصة أن الإمارات شاركت في المسيرة الخضراء المغفرة".

وارتفع عدد القنصليات إلى 7 في مدينة الداخلة، بعد افتتاح غامبيا، غينيا، جيبوتي وليبيريا لقنصليات لها.

كما افتتحت ست دول أفريقية قنصليات في العيون، نهاية 2019 وبداية 2020، إلى جانب زامبيا ومملكة إسواتيني.

بمغربية الصحراء"، والتي "تحظى بدعم متزايد من لدن المجتمع الدولي"، مشيرا إلى أهمية "الدلالات السياسية والقانونية والدبلوماسية" لهذه الخطوة.

ومن جهته، أكد وزير الخارجية الإماراتي الشيخ عبدالله بن زايد أن تواجد ابوظبي في هذا الإقليم المغربي، هو دفعة كبيرة في مستوى العلاقات بين البلدين، في سبيل الارتقاء بها إلى مستوى أكبر.

وأضاف في كلمة له بالفيديو "إن موقف الإمارات ثابت في الموقف مع المغرب الشقيق في قضاياها العادلة في المحافل الإقليمية والدولية".

وأشار وزير الخارجية الإماراتي إلى أن افتتاح القنصلية في مدينة العيون المغربية "ترجمة لعلاقات إماراتية مغربية تاريخية راسخة ولشراكة استراتيجية تقوم على أعلى المستويات".

ويرى مراقبون أن لافتتاح هذه القنصلية دلالات كثيرة تتمثل أولا في أنها أول قنصلية عربية ما يبرز ثبات الموقف الإماراتي حيال المغرب ووحدة الترابية وكذلك نجاح سياسة العاهل المغربي الملك محمد السادس الذي ينتهج دبلوماسية هادئة حيث تعد هذه القنصلية تاسع قنصلية يتم تدشينها في مدة لا تتعدى السنة.

وفي هذا الصدد أكد أستاذ العلوم السياسية بجامعة شيربوك الكندية هشام معتضد أن "افتتاح قنصلية دولة الإمارات العربية المتحدة بالعيون له دلالات دبلوماسية، سياسية، قانونية ورمزية" موضحا في تصريح لـ"العرب" أن البعد السياسي يتجلى في كون "دولة الإمارات تترجم موقفها السياسي الثابت، على الميدان، في اتجاه الوحدة الوطنية والترابية للمغرب".

استقبلت دولة الإمارات العربية المتحدة الأربعاء قنصلية لها في مدينة العيون بالصحراء المغربية في خطوة من المتوقع أن تعزز العلاقات بين ابوظبي والرباط وكذلك دعم جهود المغرب في تكريس سيادته على الأقاليم الجنوبية والصحراء التي أعد لها نظام حكم ذاتي كحل للخلاف الذي تغذيه جبهة البوليساريو بدعم من الجزائر.

محمد ماموني العلوي

العيون (الصحراء المغربية) - افتتحت

الأربعاء دولة الإمارات قنصلية لها في مدينة العيون في الصحراء المغربية لتكون بذلك أول قنصلية عربية تفتتح هناك ما يعزز الموقف المغربي الساعي لتوسيع دائرة الاعتراف الدولي بسيادته على الصحراء المغربية التي هي محل نزاع مع جبهة البوليساريو الانفصالية.

ومن المرجح أيضا أن تزيد هذه القنصلية الجديدة، التي يأتي افتتاحها في سياق دبلوماسية القنصليات التي ينتهجها المغرب، من متانة العلاقات المغربية الإماراتية.

ووصف وزير الخارجية المغربي ناصر بوريطة، افتتاح دولة الإمارات العربية المتحدة لقنصلية عامة لها في مدينة العيون، برسالة لها دلالات سياسية وقانونية.

واعتبر بوريطة خلال افتتاح القنصلية في العيون بمشاركة السفير الإماراتي في الرباط المصري سعيد أحمد الظاهري، هذه الخطوة الدبلوماسية تأكيداً على حق المغرب في سيادته في الصحراء ودعمها من الإمارات، مشددا على أن العلاقات بين البلدين قوية وتاريخية.



هشام معتضد  
الإمارات تترجم موقفا  
الثابت حيال الوحدة  
المغربية على الميدان

تاج الدين الحسيني  
الخطوة الإماراتية مهمة  
باعتزاز وزير ابوظبي  
الاستثنائي دوليا

وأضاف أن افتتاح القنصلية من شأنه أن يفتح لرجال الأعمال الاستثمار في المجالات الاقتصادية التي تمتاز بها مدينة العيون، مشددا على أنه بين المغرب والإمارات تنسيق مشترك في القضايا الدولية والإقليمية.

وأوضح بوريطة أن هذه الخطوة تندرج في سياق "دينامية اعتراف

## تخفيف عقوبة السجن عن رموز عهد بوتفليقة يطرح اتفاق الحرية مقابل المال

بوتفليقة، ورئيس حزب الحركة الشعبية الجزائرية، أبرز وجوه النظام السابق، الذي أدى دور نزع السلطة في منطقة القبائل طيلة العقدين الماضيين. والواقف التطورات الجديدة على المشهد القضائي، حالة من اللبس، بعد صدور قرارات تخفيف وتبرئة، مقابل خطاب هجومي من طرف رموز السلطة الجديدة، تجاه من تسميهم بـ"العصابة"، في إشارة للوجود التي سجنحت خلال الفترة الماضية بدعوى الضلوع في الفساد وتبديد المال العام.

وصرح رئيس الوزراء عبدالعزيز جراد، في الأيام الأخيرة من عمر الحملة الدعائية للدستور الجديد، بأن "من يرفضون الدستور أو يدعون إلى مقاطعة الاستفتاء الشعبي هم أنصار العصابة التي تدير شؤونهم من داخل السجن". وإلى غاية الأسابيع الأخيرة، كان رجل الأعمال علي حداد، محل اتهام من طرف مسؤولين بارزين في السلطة، وعلى رأسهم الرئيس تبون، الذي ألجأ إليه في أكثر من مرة بـ"تحريك خيوط ومديرون حكوميين".

ويعد عمارة بن بونس، الذي شغل عدة مناصب وزارية خلال عهد

كورونا المستجد، بحسب الرئاسة الجزائرية، قد تعهد للرأي العام خلال حملته للانتخابات الرئاسية التي جرت في ديسمبر الماضي، بـ"استعادة الأموال المنهوبة، وأنه يعلم مكانها".

وكانت أطوار المحاكمات السابقة، قد كشفت عن استفادة رجل الأعمال المذكور لوحده من امتيازات وقروض بنكية



انعطافه من السلطة تثير جدلا

الاعمال على حداد من 18 عاما إلى 12 عاما سجنا نافذا، مع رفع اليد عن بعض الممتلكات التي حكم عليها في المحكمة الابتدائية بالحجز.

وطرح الحكم الجديد بتراجع القضاء عن حجز كل ممتلكات حداد، إمكانية دخول طرح "الحرية مقابل المال" على خط تسوية ملفات رجال الأعمال والمسؤولين السامين، من أجل استرجاع الخزينية العمومية لممتلكات هؤلاء مقابل التمهيد لاستفادتهم من حريتهم قريبا.

ولا يستبعد أن يكون الإبقاء على جزء من ثروات هؤلاء ملكية لهم، في إطار توافق على التنازل عن الجزء المعلن عن حجزه مقابل استفادتهم من التخفيف أو الإفراج، الأمر الذي يكفل لهم استمرار معيشتهم بصفة عادية، خاصة وأن رجل الأعمال علي حداد، سبق له أن صرح لرئيس المحكمة الابتدائية عبان رمضان، بأن "أفراد عائلته لم يجدوا ما يأكلونه".

ومع ذلك تنطوي الخطوة على ارتدادات قوية على صدقية خطاب التغيير الذي تتبناه وتحاول السلطة الترويج له خاصة وأن رموزها لا يتوانون في وصف هؤلاء بـ"العصابة"،

صابر بليدي

الجزائر - اشارت احكام قضائية جديدة صدرت بحق مسؤولين بارزين من النظام الجزائري السابق الذي كان يرأسه عبدالعزيز بوتفليقة جدلا واسعا في الشارع ما يضع خطاب السلطة في الجزائر بشارن التغيير على المحك.

واعتبر مراقبون أن هذه الاحكام التي اقراها القضاء المحلي والذي اصدر عقوبات سجن مقلصة ونطق ببراءة متهمين بارزين من نظام بوتفليقة تعدد إلى الواجهة طرح "الحرية مقابل المال" وهو ما قد يضع خطاب التغيير الذي تتبناه وتروج له السلطة على المحك، خاصة وأن متاعبها مع الشارع المناهض لها لم تتوقف.

ونطق مجلس قضاء العاصمة (محكمة الاستئناف) بأحكام سجن مخفضة في حق متهمين بارزين من نظام الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة، على غرار رئيس الوزراء السابقين عبدالمالك سلال وأحمد أويحيى، اللذين أنزلت عقوبتهما من 12 عاما سجنا نافذا إلى ثمانية أعوام، كما قلصت عقوبة رجل